عقب تباحثه مع نظيره المصري خلال اتصال هاتفي لمناقشة الحلول المناسبة

وزير التربية: تأجيل اختبارات الطلاب الكويتيين بالجامعات المصرية الذين يواجهون مشاكل في السفر بسبب «كورونا»

أعلن وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور علي المضف تأجيل اختبارات الطلاب والطالبات الكويتيين غير الممتحنين في الجامعات المصرية الذين يواجهون مشاكل في السفر لأدائها في ظل إجراءات جائحة كورونا.

وقال الوزير المضف في تصريح لـ «كونا» أمس انه «تواصل مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري الاستاذ الدكتور خالد عبدالغفار من خلال اتصال هاتفي لمناقشة وطرح الحلول المناسبة بالنسبة للطلاب والطالبات الكويتيين الدارسين في الجامعات المصرية في ظل ظروف جائحة كورونا».

واضاف «الوزير المصري افاد أن المجلس الأعلى للجامعات المصرية اجتمع في 26 ديسمبر الماضي ووجه الجامعات المصرية إلى تشكيل لجان ممتحنين خاصة للطلبة الوافدين الدارسين بكليات ومعاهد الجامعة الذين لم يتمكنوا من أداء الاختبارات في ظل الظروف الاستثنائية لجائحة كورونا».

وذكر الوزير المضف انه اتفق مع نظيره المصري على تأجيل اختبارات من يرغب من الطلاب والطالبات الكويتيين إلى أن تتحسن الأوضاع الصحية في الكويت والمنطقة ككل للتمكن من السفر واجراء الاختبارات و ذلك من خلال التواصل مع المكتب الثقافي في القاهرة.

وأكد أن التواصل مستمر بين وزارتي التعليم العالي الكويتية والمصرية على مستوى القيادة العليا المتمثلة بالوزيرين لتحديد موعد لعودة الطلبة غير الممتحنين من الكويت إلى مصر واستكمال الاختبارات المطلوبة مشددا على حرص الطرفين على سلامة جميع الطلاب والطالبات الكويتيين ومتابعة أوضاعهم الصحية وضمان مستقبلهم التعليمي وعودتهم للدراسة من دون تحملهم اي رسوم دراسية جراء هذا التأخير في الاختبارات أو وجود أي عرقلة قد تواجههم مستقبلا.وثمن الوزير المضف اهتمام وحرص نظيره المصري على تسخير الاجراءات وإيجاد الحلول المناسبة للطلاب الكويتيين الدارسين في مصر.

وأكد حرص وزارة التعليم العالي الكويتية على متابعة أوضاع الطلبة الكويتيين في الخارج وتيسير كل السبل لتحقيق الأمن والأمان الصحي لهم في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بالتنسيق والتعاون مع وزارة الخارجية من جهة والمؤسسات التعليمية المناظرة من جهة أخرى مؤكدا ان وزارة التعليم العالي «لن تألو جهدا في إيجاد الحلول الاستثنائية المناسبة للجميع حفاظا على مستقبلهم التعليمي».

علي المضف

«العلاج الطبيعي»: مهنتنا لها توصيف ودور مهم صادر من «الصحة» كفل لمزاوليها حقوقهم

أكدت جمعية العلاج الطبيعي، على دور اختصاصيي العلاج الطبيعي، مؤكدة بأن المهنة لها توصيف ودور مهم صادر من وزارة الصحة كفل لمزاولي المهنة حقوقهم، رافضه تحديد مهام العلاج الطبيعي من أشخاص غير معنيين بالتصنيف او التوصيف الوظيفي لهذه المهن.

وذكرت بأن ديوان الخدمة المدنية صنف المهن حسب التخصص والمؤهل الدراسي واصدر دليلا خاصا بهذا التصنيف سنة 2014 ، لتطوير مفهوم الوظيفة في العصر الحديث واختلاف أنواع الخدمة العامة وتعدد المسميات الوظيفية وزيادة عدد الموظفين القائمين عليها، حيث نظم تقسيم هذه الوظائف الى مجموعات وفئات ليكون أساساً منطقياً يكفل ادارة ودعم شؤون التوظف بكفاءة عالية وهو ما أوجبته المادة التاسعة من قانون الخدمة المدنية بترتيب الوظائف في الجهات الحكومية الخاضعة لأحكامه.

وبينت أن المهن الطبية خاضعة لهذا التصنيف حيث صنفت المهن الطبية من حملة المؤهل الجامعي كمهن طبية تخصصية على اختلافها ولها تدرج وظيفي بمسميات تخصصية اما حملة المؤهل دون الجامعي فصنفت بالمهن الطبية المساندة بمسميات فنية

وشددت على أن لاختصاصيي العلاج الطبيعي دور حيوي في عملية العلاج وتضم مؤهلات علمية على أعلى المستويات منها «دكتوراه» تدرس لمدة 7 سنوات كدرجة مهنية اولى ولها تخصصات دقيقة ومصنفه مهنيا وعلميا في جميع دول العالم، موضحة بأن مهنة العلاج الطبيعي متخصصه وتعمل بشكل مهني مستقل ومسؤلة عن تقديم الرعاية العلاجية وكتابة اهداف العلاج واسلوب العلاج والفحص والتقييم وكتابة التقارير والاستشارات، وهو اسلوب عمل المهنة في كل دول العالم بتقديم النصائح التي تقدم بشكل يومي لكل المرضى من الاطباء واختصاصيي العلاج الطبيعي، مبينه بأن لاختصاصيي العلاج الطبيعي دور اساسي في التعامل مع ازمة كورونا.

جمعية العلاج الطبيعي

جولة تفقدية للأمن والسلامة بالتطبيقي للتأكد من الالتزام بالاشتراطات الصحية

جانب من الجولة للتأكيد من اللالتزام بالإجراءات

تماشياً مع التشديد في الإجراءات الاحترازية للحد من عودة انتشار فيروس كورونا المستجد وبناءًا على تعميم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بشأن تطبيق الاشتراطات الصحية والوقائية أثناء فترة الدوام الرسمي، قامت إدارة الأمن والسلامة بالهيئة بعمل جولات تفقدية على مباني الكليات والمعاهد وديوان عام الهيئة للتأكد من الالتزام بتطبيق جميع الاشتراطات الصحية من ارتداء الكمام الواقي ومنع التجمعات والتقيد بالتباعد الجسدي والفحص الحراري عند مداخل هذه المباني.

وخلال الجولة أشاد مدير الإدارة د.فنيس العجمي بالتزام جميع الموظفين والمراجعين بهذه الاجراءات والاحترازات الوقائية ، مشيراً إلى أن إدارة الهيئة حريصة على المتابعة المستمرة للتأكد من تقيد والتزام الجميع بهذه الاشتراطات الصحية.

شارك في مشاورات «الحكومة»

«المنبر»: نتفهم ما يطرحه رئيس الوزراء من قضايا تستوجب الحسم

أفاد الأمين العام للمنبر الديموقراطي عبدالهادي السنافي، بأن وفداً من المنبر شارك في المشاورات التي يقوم بها سمو رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة الشيخ صباح الخالد، من لقاءات مع نواب مجلس الأمة والكتل النيابية والقوى والتنظيمات السياسية وممثلي المجتمع المدني وجمعيات النفع العام.

وأكد السنافي، في تصريح صحافي، أن «خطوات الخالد التي يقوم بها بالمشاورات دستورية مستحقة للإطلاع عن كثب على الآراء والقراءات المتعلّقة بالوضع المحلي الراهن وتداعياته وإشكالياته، وسبل حلها ودور الحكومة المقبلة، وهي تستحق الدعم والإشادة لما لها من تفعيل لدور قوى المجتمع.

عبدالهادي السنافي

وقد لبى المنبر الديموقراطي الكويتي الدعوة التي وجّهت من سمو رئيس مجلس الوزراء استجابة للاستحقاق الدستوري ولتقديم رؤيته الوطنية للوضع الراهن وآلية تنفيذها».

وقال إنّ «اللقاء كان إيجابيا، لما تلمسه وفد المنبر الديموقراطي من تفهم إزاء ما طرحه من قضايا تستوجب الحسم وتوافر الأجواء الإصلاحية، متمثلة بالمصالحة الوطنية، ودعم الحريات، ومحاربة الفساد ودعم الاقتصاد. وقدم وفد المنبر وثيقة تقييم للوضع الراهن وأولويات القضايا المستحقة».

تتمات

الغانم: حضور

وأوضح أنه أبلغ الحكومة بطلب عقد الجلسة الخاصة وفي انتظار ردها عليه، معرباً عن شكره للنائب أسامة المناور ومقدمي الطلب على ترك مساحة ومرونة للحكومة في تحديد الموعد الذي يناسبها ، وحتى يتسنى إعداد بعض القوانين المرتبطة بهذا الأمر إن كانت هناك حاجة لها.

ورداً على سؤال حول حضور الحكومة المستقيلة من عدمه ، قال الغانم «هذا الأمر يرجع لهم ولا يرجع لي، صحيح أن الحكومة مستقيلة ، لكن التقدير هو إن كان هذا الأمر يعتبر من العاجل من الأمور أم لا، وفور ردها عليه سوف أبلغ النائب أسامة المناور ومقدمي الطلب وكذلك سأبلغكم إن شاء الله».

«التشريعية» أقرت

لا سيما الاقتراحين الثالث والرابع، وتمت الموافقة على إحالتها إلى الجلسة المقبلة.

وأعلن العنزي عن أن اللجنة انتهت من إحالة 3 اقتراحات بقوانين متعلقة بالرعاية الاجتماعية للمسنين، كما وافقت اللجنة على اقتراحين بقانونين بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية وإحالتهما إلى اللجنة المختصة.

من جانبه أوضح مقرر اللجنة التشريعية النائب مهند الساير أن اللجنة وافقت على الاقتراحات بقوانين بشأن العفو الشامل بالإجماع، والتوصل بالأغلبية إلى صيغة توافقية ترفع للمجلس في هذا الشأن.

وأشار إلى أنه تم إدراج القوانين المتعلقة بالحريات وتعارض المصالح لعرضها في الجلسة المقبلة، مؤكداً أن هذه الاقتراحات تعد أولويات للعديد من النواب حتى يتسنى إقرارها في مجلس الأمة.

أضاف: «كما وعدنا الشعب الكويتي أنه في تاريخ 8/2/2012 سيتم إقرار المقترحات المقدمة بشأن العفو الشامل ورفع التقرير إلى المجلس لمناقشته في الجلسة المقبلة».

ولفت إلى رفض اللجنة من جهة أخرى رفع الحصانة عن النائب د. بدر الداهوم باعتبارها شكوى كيدية، إضافة إلى الموافقة على إحالة قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين إلى اللجنة المختصة.

السعدون: الحكومة

وقال رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون، إن الندوات والمؤتمرات هي الوسيلة الوحيدة للوصول للشعب ، وأضاف: «عنوان الندوة مستحق والرسالة يجب أن تستمر، وعندما يقول رئيس الوزراء أن الحل غير دستوري لا يملك قراره يعد أمرا غريبا ، فالحكومة لا تملك أن ترفع كتاب عدم التعاون والمجلس فقط من يملك هذا الحق، وأن اليد العليا في التشريع لأعضاء مجلس الأمة» .

ولفت إلى أن استقالة رئيس الحكومة تعني أن محاور الاستجواب مستحقة ولا يمكن الرد عليها ، مضيفا : «لم أذكر أن قدم استجواب إلى رئيس الوزراء، وبعد تقديمه وصل عدد المؤيدين إلى 38 نائبا، مؤكدا أن العفو الشامل كما نصت المادة 75 لا يمكن إلا أن يكون بقانون .

ورأى السعدون : إقرار قانون العفو الشامل في اللجنة التشريعية أمس ، هو رسالة أن مجلس الأمة يمكنه إقرار اي قانون يريده، ونحتاج مجموعة اجراءات أخرى تشمل إعادة الحريات .

من جهته قال النائب مبارك الحجرف إن اقامة الندوة يوم الاثنين لها مغزى ، نظرا لدور الجهراء في دواوين الاثنين التي اقيمت قبل الغزو العراقي، مؤكدا «نحن لسنا دعاة تأزيم وإنما دعاة اصلاح» .

أضاف «يتهمني البعض بأننا سبب تعطيل الانجاز ونمنح فرصة لرئيس الوزراء ولا نستجوبه، وكلكم شهود على السنوات العشر الماضية»، موضحا «في 2012 اعطت المعارضة الحكومة فرصة للانجاز ولكن السلطة ردت التحية بسابقة برلمانية بإبطال مجلس الأمة، وردت التحية بسحب الجناسي وسجن النواب وتهجير الشباب» .

وقال الحجرف «في 2016 تفاهمنا مع الحكومة في رد الجناسي وردت بطريقة مبسترة وبقي ملف أحمد الجبر حبيس الأدراج» .

وأكد «اجتهدنا في التفاهم مع الحكومة في مجلس 2016 ولن نسمح للحكومة أن تلدغنا مرتين، وأنا حذرت من أمر وهو خلق الانشقاقات بين النواب» .

وقال إن «السلطة تسعى لخلق الانقسامات وانزعجت لأن الأغلبية البرلمانية جاءت بالصوت الواحد.. هناك 28 صقرا سينهشون كل فاسد».

وزير الخارجية التركي

رفيعي المستوى في تلك الدول.

أضافت ان الوزير التركي سيبحث مع نظرائه العلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، كما سيلتقي رجال الأعمال الأتراك في هذه البلدان.

العارضي: من الضروري

وأوضح أنه « بعد مرور أسبوعين من تكليف رئيس الوزراء بتشكيل حكومته الجديدة، هناك مخالفة للمادة 87 من الدستور والتي تؤكد ضرورة عدم تجاوز مدة الأسبوعين لتشكيل الحكومة».

واعتبر أن هناك تعمداً من رئيس الوزراء في ذلك التأخير حتى تعطل جلسات مجلس الأمة، لافتاً إلى أن الدستور الذي أقسمنا عليه لا توجد به مواد تسمح بتعطيل جلسات المجلس.

أضاف أن المادة 181 من الدستور توضح أنه حتى في حالة الأحكام العرفية لا يجوز تعطيل جلسات المجلس، وكذلك المادة 106 من الدستور أعطت الحق فقط لسمو الأمير في أن تعطل الجلسات لمدة لا تتجاوز شهر شريطة أن يتم تعويض هذه الجلسات.

ورأى أن ما يحدث من التفاف على الدستور من قبل رئيس الوزراء بتعطيل الجلسات والتأخير في التشكيل هو التفاف على مواد الدستور الذي لم يعط رئيس الوزراء حق تعطيل جلسات مجلس الأمة ولا تعطيل القوانين.

من جهة أخرى قال العارضي إنه وعدد من النواب وجهوا أكثر من 650 سؤالاً برلمانياً ولم ترد الحكومة إلا على 58 سؤالا فقط، بالإضافة إلى وجود ما يقارب 400 اقتراح بقانون وبرغبة مازالت في أدراج لجان المجلس لم تناقش أو تقر بسبب هذا التعطيل.

واعتبر أن رئيس الوزراء هو من يعطل القوانين ومنها قانون العفو الشامل وقانون إسقاط القروض وكذلك القوانين التي تهم الشارع الكويتي، مؤكداً أن «المحاسبة عن ذلك ستتم من خلال استجوابه القادم».

صالح المطيري

وهي وصف العجز الكلي بدل (الشديد)، وتوفير كوادر عالمية وتدريب الكوادر المحلية في جميع المحافظات، وتدريب أولياء الأمور ودعمهم نفسيا وتعليمهم كيفية الاهتمام بالمعاق.

وأفاد أن التعديلات شملت أيضا تنقيحا للمادة 24 الخاصة بكيفية رعاية المعاق العاجز عن رعاية نفسه للحصول على أقصى درجات العناية وتنقيح المادة 45 بشأن استبدال بدل خادم برعاية تمريضية للإعاقة الشديدة وكذلك التأمين الصحي في المستشفيات الأهلية إلى أن يتم بناء مستشفى دولي متخصص سواء من القطاع الخاص أو تابع لوزارة الصحة.

وبين المطيري أن التعديل شمل تخصيص مميزات للأم الكويتية الراعية لمعاق غير كويتي في تطبيق جميع المواد عليه بما يحل اللبس الحاصل في القانون السابق.

وقال إن من ضمن المزايا أيضا مضاعفة قرض البناء والترميم والإعفاء الضريبي والخدمات العامة والأجهزة التعويضية وكذلك توحيد سنوات الرعاية للمكلف بأن تكون 15 سنة للرجل والمرأة بدلا من التمايز الواضح في القوانين السابقة .

من جانب آخر أعلن المطيري أنه تقدم أيضا باقتراح لفتح مراكز لتعليم الكبار في المدن الجديدة ، كمدينة صباح الاحمد التي لم تكتمل مبانيها الأساسية والبنية التحتية حتى الآن.

«الصحة»: 996 إصابة

المسحات في الـ24 ساعة الماضية بلغ 11.2 في المئة.

وجدد السند دعوة المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني.

وأوصى الجميع بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الارشادات والتوصيات وكل ما من شأنه الاسهام في احتواء انتشار الفيروس.

إيران ترفض

الاثنين، إنه «إذا كان الأميركيون يريدون التصرف بحكمة فنحن لا نوقفهم بل سنرحب بهم ونشجعهم».

أضاف: الاتفاق النووي لا يحتاج وسطاء، كل شيء دون في هذه الاتفاقية الدولية، ونوقش حتى الفواصل حين صياغة هذا الاتفاق.

واتهم خطيب زاده الدول الأوروبية الأعضاء في الاتفاق بانتهاكه، قائلا «هم الطرف الذي يجب أن يعود إلى التزاماته وليس نحن».

وأضاف: «يمكن لأوروبا أن تلعب دورًا تاريخيًا وصحيحًا للغاية من خلال الوفاء بالتزاماتها وإبعاد نفسها عن التصور القائل بأنها تستطيع استخدام أدوات الضغط اللاإنسانية التي خلقتها إدارة ترمب، لأن هذه السياسة قد فشلت».

كما قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إن طهران ستعلق تنفيذ البروتوكول الإضافي إذا لم تعد أطراف الاتفاق إلى التزاماتها».

وجدد خطيب زاده التأكيد على أن خطوات إيران التصعيدية يمكن التراجع عنها إذا أوفت الأطراف الأخرى بالتزاماتها، قائلا: «إذا لم تف الأطراف الأخرى بالتزاماتها وفقا لقانون البرلمان الإيراني، في 21 مارس، ستعلق إيران عمليات التفتيش»